



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

محور التنمية المجتمعية 2

الشباب





5.....	المقدمة
6.....	أولاً: دور وزارة الشباب خلال جائحة كورونا
11.....	ثانياً: إنجازات الوزارة بُعيد تشكيل حكومة بشر الخصاونة
12.....	ثالثاً: الإنجازات وفق خطط الوزارة
13.....	رابعاً: الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025):
16.....	خامساً: الاستراتيجيات المؤسسية لوزارة الشباب
17.....	سادساً: مكونات الوزارة وأدواتها
29.....	سابعاً: إنجازات الوزارة استجابةً لتوصيات تقرير حالة البلاد لعام 2019
30.....	ثامناً: التوصيات
34.....	المراجع:



المقدمة

يمثل قطاع الشباب فرصة وطنية وإقليمية لا بد من الاستثمار به على جميع الأصعدة وفي المجالات شتى، وهذا ما يتبناه الخطاب الرسمي في الأردن، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حاجة إلى المزيد من الاهتمام بقطاع الشباب وأن توضع سياسات الشباب على سلم الأولويات الوطنية.

وتعد وزارة الشباب الجهة الحكومية المسؤولة عن السياسات الوطنية للشباب، وهو ما يستدعي النظر إليها كإحدى الوزارات التوجيهية والسيادية، إذ تمتد مسؤولياتها وتنتشر المرافق التابعة لها بإمكاناتها الضخمة لتشمل جميع أرجاء المملكة، ناهيك عن تعاملها مع الشباب أنفسهم وهذا بحد ذاته توجه ذو قيمة كبيرة، الأمر الذي يؤكد أهمية وجود رؤية واضحة واستراتيجيات مدروسة وآليات من المتابعة والتقييم والمساءلة والمراجعة العلمية المدروسة بما يضمن للوزارة الاستمرارية وتحقيق الأهداف الوطنية ضمن فلسفة (ماذا تريد الدولة من الشباب وماذا يريد الشباب من الدولة)، بالإضافة إلى عدم إغفال الجانب المؤسسي للوزارة بمكوناتها كافة ليكون داعماً ومسانداً فاعلاً في تحقيق الأهداف.

ومن خلال مراجعة تقرير حالة البلاد لعامي 2018 و2019 ومراجعة الوضع الراهن، يبدو واضحاً أن التحديات التي تعاني منها الوزارة ما زالت جاثمة في طريقها، فعلى المستوى الداخلي لن يتحقق الإنجاز المرجو إلا إذا ارتقي بالقدرات المؤسسية، وعلى المستوى الخارجي لا بد أن تتولى الحكومة مسؤولياتها في سبيل الارتقاء بقدرات الشباب وتمكينهم بالصورة التي تجعلهم فرصة وطنية لا تهدد، خصوصاً في ضوء المعطيات المعقدة على الساحة الوطنية وفي الإقليم والعالم أيضاً.

وفي ظل جائحة كورونا، ظهرت أهمية إعداد جيل من الشباب الواعي للتعامل مع الأحداث والظروف الطارئة، وهذا ما كانت قد تضمنته رؤية الاستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009)، فخلال إدارة الأزمة لم تبرز قيادات شبابية مدربة كثرمة لتطبيق تلك الاستراتيجية، وقد أشارت معظم تقارير التقييم إلى ذلك استناداً إلى الأنشطة المنفذة والجهود المبذولة وحجم الإنفاق، ولكن هل تحقق إنجاز فعلي على أرض الواقع وكما هو مخطط له؟ لقد كشفت المراجعة الموضوعية أن هناك فجوة بين مستوى الأداء ومستوى الإنجاز، وإذا أخذ بعين الاعتبار أن الوزارة ظلت رهينة لعدد من التحديات والظروف المقيّدة، فإن الوجه الآخر من السؤال هو: أين اتجاه خط السير الصحيح، ومن أين تبدأ الخطوة المناسبة الأولى لاجتياز مشوار الأميال الألف؟

وتجدر الإشارة هنا إلى التعاون الذي أبدته الكوادر القيادية في وزارة الشباب خلال الأزمة، وقد أشار الوزير إلى ذلك في مداخلة خلال ورشة العمل التي عُقدت لمناقشة مسودة هذه المراجعة. كما يشار إلى أن الوزارة شرعت في تنفيذ بعض التوصيات بما يؤكد أنها تُولي هذا الموضوع الدرجة القصوى من الاهتمام.

تالياً سيتم عرض إيجاز تحليلي للأنشطة التي نفذتها الوزارة، ثم يتم التعرّيج على أبرز المكونات والأدوات الخاصة بالوزارة، قبل الخروج بالاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: دور وزارة الشباب خلال جائحة كورونا

من خلال مطالعة وتحليل تقارير الإنجاز الواردة من وزارة الشباب والالتقاء مع عدد من قياداتها، يظهر أن الوزارة بذلت جهوداً للتعامل مع جائحة كورونا رغم المفاجأة والذهول اللذين سادا المشهد العام لا على المستوى الوطني فقط، بل على مستوى العالم. إذ أعادت الوزارة ترتيب أولوياتها ونفذت مجموعة من النشاطات على النحو التالي:

1- الجانب الوقائي (قبل ظهور إصابات على المستوى المحلي)

ركزت وزارة الشباب على الجانب الوقائي والتوعوي مع بدء انتشار فيروس كورونا في العالم، وقبل تسجيل حالات إصابة في الأردن، وذلك انسجاماً مع "محور الشباب والصحة"، وهو أحد محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)، إذ عُقدت ورشات عمل يزيد عددها عن 210 ورشة في جميع مراكز الشباب والشابات البالغ عددها 197 مركزاً، استهدفت 2149 من أعضاء هذه المراكز الشبابية.

2- إجراءات الوزارة أثناء أزمة كورونا

اتخذت الوزارة الإجراءات الاحترازية والمتبعة على مستوى الدولة لمجابهة جائحة كورونا؛ وذلك للمساهمة في الحفاظ على سلامة الشباب وأفراد المجتمع، وضمان أعلى درجات الأمن والسلامة لديهم، من خلال إغلاق المراكز والأندية والهيئات الشبابية، وإيقاف الأنشطة الشبابية المباشرة بأنواعها كافة، وتنظيم برامج تدريبية وتوعوية عن بعد باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي (On Line).

وشكلت الوزارة غرفة عمليات رئيسية في مركزها فور الإعلان عن أول إصابة محلية بالفيروس، كما شكلت 13 غرفة عمليات فرعية في جميع مديرياتها في المحافظات، ووُضعت الخطط اللازمة للتعامل مع هذا الوباء، ومن بينها تجهيز جميع بيوت الشباب ومعسكرات الشباب والمنشآت الرياضية ووضعها تحت تصرف مؤسسات الدولة، لاستخدامها مقراتٍ للحجر والإيواء حال استدعت الحاجة لذلك.

3- مجال الصحة والأمن والسلامة

اتخذت الوزارة عدداً من الإجراءات الضرورية في هذا المجال، وعلى النحو التالي:

- متابعة أعمال مديريات الشباب للتأكد من استمرارها في أعمال التعقيم والتطهير اللازمة لبيوت الشباب، والتي يبلغ عدد الأسرة الجاهزة فيها 1170 سريراً، بالإضافة إلى تعقيم المراكز الشبابية والمنشآت الرياضية.
- التحضير لإقامة معسكر أنماط الحياة الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترة 25-28 نيسان 2020.
- إعداد وتصميم محتوى إعلامي (مسموع ومرئي ومكتوب)، ونشره على صفحات التواصل الاجتماعي لمديريات الشباب والمراكز الشبابية، وتضمن ذلك 210 رسالة توعوية و11 فيلماً تثقيفياً ركزت على الوقاية من الفيروس، والتنبيه من الإشاعات، وسبل استثمار أوقات الفراغ، واكتساب مهارات الحياة.
- المساهمة في نشر عدد كبير من الرسائل الصحية والتوعوية الصادرة من وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف).
- إعداد برنامج تدريبي في المجال الصحي "التدريب عن بعد" لمجموعة من الشباب الذين تلقوا تدريبات ضمن عدد من البرامج في مركز إعداد القيادات الشبابية ومديرية الشؤون الشبابية، بهدف توجيه رسائل للشباب وللمجتمع بعامه، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، تحث على التقيد بالتعليمات الرسمية، والمكوث في المنزل، واتباع الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية.
- استكمال تنفيذ عدد من البرامج بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف)، واستكمال عدد من المشاريع التي تستهدف اليافعين والشباب، بهدف تطوير الصحة النفسية لديهم، وتنمية الذات وتطويرها، والتكيف مع الضغوط، إضافة إلى ترسيخ مفهوم المواطنة الصالحة.

4- مجال البرامج والتدريب والتكنولوجيا والابتكار

- فتح باب التسجيل في الملتقى الثاني للرياديين الشباب (2020) تحت عنوان "شبابنا عنوان اقتصادنا" عبر منصة إلكترونية خاصة، استقبلت ما يزيد عن 350 مبادرة في قطاعات الصحة والسياحة والزراعة والأمن الغذائي، وهي القطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة، ثم شكلت لجان فنية وتحكيمية بعد انتهاء عملية التسجيل، وأقيم الملتقى خلال شهر آب 2020.

- إطلاق تحدي "أردن مبتكر" يوم الأربعاء 22 نيسان 2020. وهو يستهدف الشباب ضمن الفئة العمرية (14-28) سنة، من أجل تمكينهم وتطوير مهاراتهم وتنفيذ مشاريعهم، إضافة إلى تقديم الدعم التقني والمالي لأصحاب المشاريع الريادية القائمة والهادفة إلى إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية في القطاعات المختلفة، وفتح باب الترشح إلكترونياً، وبلغ عدد المشاريع المقدمة 332 مشروعاً تأهل منها 42 مشروعاً لشباب قدموا أفكاراً ريادية في قطاعات التعليم والصناعة والاقتصاد وغيرها، وفاز 23 مشروعاً تلقت الدعم اللازم لتنفيذها.
- العمل على استخدام البرامج الإلكترونية لتنفيذ أنشطة الوزارة عن بعد والتواصل مع الشباب، وسيتم إنشاء مركز الشباب الافتراضي بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) من خلال اتفاقية وقّعت في 6 تموز 2020. وسيتيح المركز الفرصة للشباب والشابات الانضمام إليه، وسيتم من خلاله تطوير منصة إلكترونية رسمية تتضمن عدداً من النوافذ (كالتعليم والتدريب وغيرها من المجالات التي تخدم الشباب وتصلق مهاراتهم)، علماً بأن إجراءات طرح العطاء لإنشاء هذا المركز قد تمت بشكل فعلي.
- إطلاق مشروع حاضنات الابتكار الاجتماعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) لتدريب الشباب على إعداد المشاريع الريادية في المجالات المختلفة، وتخصيص جوائز ودعم مالي وتقني لهم.
- إطلاق مسابقة "معكم أون لاين" بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف)، و"حب الأردن" ومنصة "نحن". وهي تهدف إلى رفع الوعي عند اليافعين والشباب، وتسلط الضوء على مواضيع تخصهم، وتعزيز دورهم في المجتمع من خلال حثهم على ممارسة مهارات كالتفكير الإبداعي والابتكار، واقتراح أنشطة تفاعلية تنمي قدراتهم الذهنية والجسدية ليتم تنفيذها خلال فترة الحظر الصحي عبر جلسات حوارية وورش عمل بمشاركة خبراء ومتخصصين ومؤثرين، بالإضافة إلى إقامة عدد من المسابقات والتحديات الفردية والجماعية.
- إطلاق برنامج "مهاراتي" باستخدام التكنولوجيا (عن بعد) في 75 مركزاً شبابياً. وهو برنامج يتضمن التدريب على مهارات الحياة الأساسية، وتوظيفها للوقاية من فيروس كورونا، بهدف إكساب الشباب أنماط الحياة الصحية السليمة وتزويدهم بمجموعة من المهارات النفسية والاجتماعية.
- إطلاق البرنامج الوطني التعريفي بالاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) ضمن برنامج "شبابنا قوة". وتضمن البرنامج الذي وصل إلى 10 آلاف شاب ويستمر

- سنتين، تصميم 60 مبادرة شبابية في 60 منطقة على مستوى المملكة. وجرى دعم هذه المبادرات بمبلغ 300 ألف دينار (بواقع 5000 دينار لكل مبادرة).
- إطلاق برنامج "شبابنا عزوتنا" خلال شهر رمضان في عام 2000، وهو يتضمن مسابقة شبابية تدعم المواهب والإبداع لدى الشباب، وتجسد التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص بناء على توجيهات جلالته الملك.
- إطلاق دليل "دليلي.. شباب"، وهو يحتوي على دورات تدريبية (عبر الإنترنت) في عدد كبير من التخصصات والمجالات، تقدمها مجموعة من الجامعات والمعاهد العربية والملتقيات العالمية المرموقة.

5- مجال العمل التطوعي

- وفرت الوزارة والأندية والهيئات الشبابية التابعة لها 188 حافلة ووضعتها في تصرف الحكومة لمواجهة جائحة كورونا، وجرى التعاون مع الحكام الإداريين ووزارة الصحة والدفاع المدني، وبخاصة في توزيع الأدوية للمرضى ونقلهم من أماكن سكنهم وإليها، وتوزيع طرود الخير للمحتاجين بالتعاون مع الجهات المختصة في بعض المناطق.
- أعادت الوزارة بالشراكة مع مؤسسة ولي العهد، إطلاق تسجيل المتطوعين من خلال منصة "نحن" (إحدى مبادرات نوى) التابعة للمؤسسة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف). وتجاوز عدد المتطوعين 43 ألفاً، وروعت التدابير الوقائية اللازمة لحماية المتطوعين وسلامتهم مع الالتزام بسياسات العمل التطوعي.
- إطلاق حملة "فيينا الخير" بالشراكة مع جمعية "مجددون". وتضمنت الحملة توزيع 7 آلاف طرد بقيمة 175 ألف دينار، و4 آلاف حقيبة مدرسية بقيمة 24 ألف دينار.
- تنفيذ دورة تدريبية (عن بعد) بعنوان "التطوع في إدارة الأزمات" بالتعاون مع "همم بنك العمل التطوعي" و"الاتحاد العربي للعمل التطوعي" خلال الفترة (18-22 نيسان 2020).
- إعداد قوائم بالفرق التطوعية التابعة للمراكز الشبابية والأندية الرياضية والهيئات الشبابية، وتجهيزها لتنفيذ أي مهمة تكلف بها، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بإدارة الأزمة.
- تجهيز فريق عمل تطوعي مساند مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، باسم "فريق شبابنا"، لدعم فريق "ساند" التابع للهيئة. وحُدِّدت مهام الفريق وواجباته، وجرى الحصول على التصاريح اللازمة للقيام بمهامه.

- الإعداد لوضع استراتيجية وطنية للعمل التطوعي بالتعاون مع مؤسسات الدولة والشركاء، بهدف مأسسة العمل التطوعي وتنظيمه بصورة علمية ومنهجية. وكانت الوزارة قد بدأت قبل الجائحة بوضع تصور لتوحيد الجهود بشكل مؤسسي على مستوى المملكة.

6- مجال التكافل والمسؤولية المجتمعية

تبرع موظفو الوزارة بمبلغ 100 ألف دينار لصالح وزارة الصحة، في سياق الجهود لمواجهة جائحة كورونا.

7- برامج "ما بعد كورونا" وشهر رمضان

نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم، حدّدت الوزارة عدداً من البرامج والحملات الإعلامية خلال فترة الجائحة وخلال شهر رمضان، وهي تُقسم إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: التوعية

تضمّن هذا المحور استضافة خبراء في حقول متعددة مع مراعاة التنسيق بين المنصات الإعلامية لضمان بث وقائع اللقاءات على مدار اليوم. ففي مجال الخطاب الديني الإرشادي تحدّث مختصّون عن عدد من الموضوعات المتعلقة بأزمة كورونا من وجهة النظر الشرعية، بما في ذلك النهي عن إقامة الولائم والتجمعات، وإقامة الصلاة في المنزل امتثالاً لقرار وزير الأوقاف.

وقدّمت في هذا المحور مقاطع مصورة (فيديوهات) ونشرات شملت التوعية الصحية والرياضية للشباب، والمجال الثقافي ومهارات الحياة الأساسية، والمجالات الاجتماعية والدعم النفسي للشباب، ومجالات تثقيف الأقران، وورش العمل للشباب.

- المحور الثاني: التدريب

تضمّن هذا المحور عقد دورات وورش عمل تدريبية للشباب نظمتها الوزارة في إطار الاستراتيجية الوطنية للشباب أو من خلال البرامج المشتركة مع عدد من المنظمات المحلية والدولية، وكذلك إطلاق دليل "دليلي.. شباب".

– المحور الثالث: تعزيز ثقافة البقاء بالمنزل

وقد نُفذ ذلك من خلال حملات تثقيفية ومسابقات للإبداع الشبابي (مثل "شبابنا عزوتنا" و"أردن مبتكر" خلال شهر رمضان)، بالإضافة إلى مسابقات أطلقتها مديريات الشباب والمراكز الشبابية في المحافظات.

ومن هنا يمكن القول إن وزارة الشباب نفذت مجموعة من المبادرات والبرامج رغم ظروف الجائحة، ووصلت هذه المبادرات إلى عدد كبير من الشباب، خصوصاً أن موعد إقامة معسكرات الحسين للعمل والبناء جاء في خضم الجائحة، فاستثمر ذلك افتراضياً (عن بعد)، الأمر الذي أبقى على قدر من التواصل مع الشباب. لكن هذه المبادرات والبرامج المتشعبة والمتشابكة اتسمت بغياب آليات المتابعة والتقييم العلمي وقياس الأثر، لذا اقتصرت عملية التقييم على عدد الأنشطة (الكم) في غياب تقييم نوعي وتوثيق دوري وتبويب منهجي للوصول إلى نتائج يستفاد منها في تعديل الانحرافات عن الأهداف الموضوعية. كما لم يظهر ارتباط الأهداف المؤسسية والاستراتيجية مع الأهداف القطاعية والوطنية العليا وتقاطعها مع الاستراتيجيات الأخرى، لإبراز دور الوزارة في الجهد الوطني.

ثانياً: إنجازات الوزارة بـعيد تشكيل حكومة بشر الخصاونة

خلال ورشة العمل التي عُقدت لمناقشة مسودة هذه المراجعة بحضور عدد من الخبراء، بدأ واضحاً تعاون وزير الشباب وحماسته لتنفيذ ما جاء فيها. وقد تلقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً بإنجازات الوزارة خلال الفترة (10/13-2020/12/31)، اتضح منه ما يلي:

- بدأت الوزارة عملية مراجعة التشريعات والأنظمة المتعلقة بعملها، ووجدت أن هناك حاجة فعلية لذلك، خصوصاً أن بعض التشريعات لم تُستكمل بعد صدور القانون الجديد لرعاية الشباب.
- تستعين الوزارة بخبراء ومستشارين لمراجعة الهيكل التنظيمي للوزارة والوحدات الإدارية التابعة لها، بالإضافة لبدئها بتطوير آليات لتقويم المراكز الشبابية، وشروعها في عقد اتفاقيات لضمان التأسيس لبيئة رقمية داعمة للعمل الشبابي.
- شكّلت الوزارة لجنة توجيهية عليا برئاسة الوزير، وتعدّ اللجنة رأس الهرم للهيكل التنظيمي للاستراتيجية الوطنية للشباب، على أمل استكمال هذه الهيكلة كما جاء في توصيات هذه المراجعة.

- تعمل الوزارة على مراجعة الاتفاقيات السابقة وتقييم وضعها بهدف تحقيق الاستفادة القصوى منها.
- تعمل الوزارة منذ فترة من الزمن على التحول إلى الطاقة البديلة، ولاسيما في المدن الرياضية، لتخفيف أعباء الكلف الباهظة للطاقة، وشرعت فعلياً في طرح العطاءات. وتجدر الإشارة إلى عدم مراعاة شروط السلامة العامة لسلامة الأفراد والمنشآت والمال العام في بعض المدن الرياضية، وتحديدأ في مدينة الحسن للشباب والوضع المدني والهندسي لسطح الصالة الرئيسية فيها.
- بدأت الوزارة فعلياً بإنشاء مركز الشباب الافتراضي من خلال طرح عطاء. ومن خلال الاطلاع على البنية التأسيسية إلكترونياً يتوقع أن يشكل المركز نقلة نوعية في طبيعة الخدمات المقدمة للشباب تحت ظل الوزارة وفي التواصل معهم وصقل طاقاتهم بأقل التكاليف وبصورة تتيح للشباب أنفسهم التواصل مع بعضهم بعضاً.

ثالثاً: الإنجازات وفق خطط الوزارة

نظراً لتعاقب عدد من الاستراتيجيات الوطنية، من المفيد التعريف بهذه الاستراتيجيات ومحطاتها الرئيسية. إذ اعتمد المجلس الأعلى للشباب في عام 2004 نهجاً استراتيجياً في التعاطي مع الملف الشبابي على المستوى الوطني وذلك بوصفه الخلف القانوني والواقعي لوزارة الشباب والجهة الحكومية المسؤولة عن السياسات الشبابية في المملكة آنذاك. وشكل هذا التوجه نقطة تحول نوعية في تمكين الشباب وفتح عنه وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009) التي مثلت تجربة غير المسبوقة على المستويين الوطني والعربي، واستهدفت القطاع الشبابي ضمن الفئة العمرية (12-30) سنة. ونُفذت هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني لمدة خمس سنوات، ثم مُدّدت برامجها التنفيذية سنة أخرى على الرغم من بعض المعوقات والمأخذ التي واجهتها. وباستحداث "محور المبادرات" في عام 2007 الذي شكّل إضافة نوعية لها، كما أن هذه الاستراتيجية استطاعت مواكبة المستجدات السياسية والاجتماعية واحتياجات الشباب إلى حد كبير، الأمر الذي عزز فاعليتها واستجابتها للتغيرات. وكانت هذه الاستراتيجية هي الاستراتيجية الوحيدة التي نُفذت على أرض الواقع حتى عام 2019، ذلك أن وثائق الاستراتيجية الوطنية التي أُعدت للفترة (2011-2015) و(2016-2018) و(2018-2025) لم تُنفذ بسبب ضعف المتابعة وتغيير الحكومات أو إجراء تعديلات عليها. ثم أُقرت الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025). (لمزيد من التوضيح يمكن مراجعة تقرير حالة البلاد لعام 2018).

رابعاً: الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025):

بعد انقطاع العمل بوثائق الاستراتيجيات الوطنية للشباب وبرامجها على أرض الواقع منذ عام 2010، واقتصار أنشطة وزارة الشباب (أو ما يوازيها) على الخطط السنوية التي كانت تسير ضمناً في إطار رؤية الاستراتيجية الأولى (2005-2009)، وكان هذا جهداً لا يُستهان به، وإن اعتراه غياب المتابعة والتقييم والتوثيق والرؤية الجامعة لهذه الأنشطة في أغلب الأحيان. وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة بعنوان "أنظمة المتابعة والتقييم والقدرات المؤسسية ذات العلاقة في وزارة الشباب.. مشروع البيانات والأدلة للبرامج التربوية (DEEP)" أعدتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في عام 2020.

من هنا جاءت وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) المعمول بها حتى وقت إعداد هذه المراجعة، والتي شكّلت حالة إيجابية في استئناف الأنشطة الشبابية على الصعيد الوطني، وهدفت إلى استثمار الشباب وتشجيعهم على الابتكار والتفكير الخلاق والإبداعي الذي ينظر إلى الواقع والمشاكل بعين الفرص والتطوع والمبادرة والريادة والاعتماد على الذات.

الجدول رقم (1):

أهداف الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)

المحور	الهدف الاستراتيجي
الشباب والتعليم والتكنولوجيا	تطوير بيئة تعليمية علمية وتربوية آمنة وداعمة ومحفزة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
الشباب والمواطنة الفاعلة	تعزيز مفاهيم الثقافة والمواطنة وتأسيس الهوية الوطنية، والاهتمام بقيم الانتماء والعدالة والمشاركة دون تمييز.
الشباب والمشاركة والقيادة الفاعلة	تمكين الشباب في المجالات: السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. بناء قدرات الشباب والعاملين معهم معرفياً لتأسيس المبادرات الفاعلة وإدارتها.
الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي	تطوير المراكز الشبابية والبنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الشبابية المتقدمة وتوفير مساحات صديقة.
الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي	تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال، للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات.
الشباب والحاكمية الرشيدة وسيادة القانون	تعزيز مفاهيم الحاكمية الرشيدة وسيادة القانون وقيمه وممارساتهما.
الشباب والأمن والسلام المجتمعي	نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر لدى الشباب، بما يعزز الأمن والسلام الاجتماعي ونبذ التطرف والعنف.
الشباب والصحة والنشاط البدني	رفع مستوى الوعي الصحي لدى الشباب، واستخدام الأنماط الصحية السليمة.

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025).

ويوضح الجدول رقم (2) الإنجازات المتحققة في إطار الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)، ممثلة في عدد الأنشطة المنفذة في كل محور، بالإضافة إلى أعداد المشاركين بها وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي، وذلك استناداً إلى التقارير الواردة من وزارة الشباب عن منجزات المديرية التابعة لها لعام 2020. مع الإشارة إلى أنه تعذر الحصول على وثائق تفيد بتقييم الأثر لهذه الأنشطة.

الجدول رقم (2):
إنجازات وزارة الشباب لعام 2020 في إطار الاستراتيجية الوطنية للشباب
(2019-2025)

الرقم	المحور	عدد الأنشطة	ذكور	إناث
1	الشباب والتعليم والتكنولوجيا	214	3056	4150
2	الشباب والمواطنة الفاعلة	221	6285	6150
3	الشباب والمشاركة والقيادة الفاعلة	298	6369	4616
4	الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي	173	3318	3739
5	الشباب والحاكمية الرشيدة وسيادة القانون	102	1778	1340
6	الشباب والأمن والسلام المجتمعي	159	2997	1952
7	الشباب والصحة والنشاط البدني	227	4695	5139
	المجموع	1394	28498	27086
	المجموع الكلي			55584

يتضح من الجدول رقم (2) بأن وزارة الشباب نفذت في عام 2020 (وأثناء جائحة كورونا) عدداً كبيراً من الأنشطة في إطار الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)، مع أخذها بعين الاعتبار تحقيق التوازن نسبياً بين الذكور والإناث في المشاركة في هذه الأنشطة.

وبشأن ما يبدو من قلة تأثير الأنشطة والمشاركين من الناحية الكمية بجائحة كورونا، أوضحت وزارة الشباب في ردها الرسمي أنها استخدمت منصة "زوم" لعقد الأنشطة عن بعد، وعززت البنية التحتية، ومنحت المشرفين والمشاركين حوافز مادية وبدل استخدام شبكة الإنترنت، مما زاد الإقبال على المشاركة بهذه الأنشطة.

وبعد مراجعة قوائم أسماء المحاضرين في هذه الأنشطة تبين أن النسبة العظمى منهم من كوادر الوزارة، وقلما استُعين بأصحاب الكفاءات والخبرات في المؤسسات الأكاديمية والمتخصصة المنتشرة في أنحاء المملكة، الأمر الذي أثار سلباً على مبدأ الشراكة الوطنية والتخصصية في تمكين الشباب الذي قامت عليه الاستراتيجية الوطنية للشباب. ولم تظهر التشاركية للمؤسسات والقطاعات الوطنية الشريكة في تقرير الإنجاز الذي أعدته الوزارة، وقد يعزى ذلك لظروف الجائحة التي أثرت على جميع القطاعات بصورة واضحة من جهة، ولعدم وجود هيكل تنظيمي ينظم عملية إدارة الاستراتيجية الوطنية للشباب وقيادتها على المستويين المؤسسي والوطني.

وفي سياق تنفيذ الاستراتيجية، يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

- بذلت وزارة الشباب جهداً كبيراً خلال عام 2020 الذي شهد ظروفًا استثنائية بسبب جائحة كورونا، يعكسه عدد الأنشطة المنفّذة وعدد المشاركين بها من الجنسين، وهذا يؤكد أن الوزارة استطاعت التكيف مع المستجدات وإبقاء التواصل مع الشباب بما أتيح لها من وسائل.
- أخذت الوزارة متغير النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في أنشطتها، وأدى ذلك إلى تعزيز دور المرأة في هذه الأنشطة.
- غابت المؤسسات الشريكة في الاستراتيجية الوطنية للشباب عن المشهد، رغم أن هذه الاستراتيجية تمثل ملفاً وطنياً ولا يقتصر تنفيذها على جهة دون سواها، فانبرت وزارة الشباب وحدها للقيام بهذه المهمة.
- لم تلتزم الوزارة أثناء تنفيذ الأنشطة المدرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب، بمعطيات الاستراتيجية واقتصرت على تنفيذ الأنشطة وفق الإطار العام للاستراتيجية ومحاورها دون الالتزام بخططها ومؤشرات الأداء التابعة لها، فتعذر بذلك قياس الإنجاز في مدى تحقيق الأهداف.
- ما زالت الوزارة تعتمد على الإنجازات الكمية (اعتماد العدد) دون الالتفات لأي تقييم نوعي أو أي قياس علمي للأثر، على الرغم من أن هذه الملاحظة وردت في تقرير حالة البلاد لعام 2018، وتكررت في تقرير حالة البلاد لعام 2019، وأشار لها تقرير الدراسة التي أجرتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في عام 2020، وكذلك تقرير تقييم جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (2020/11/18)، الذي وضّح جوانب القصور في آليات التقويم والقياس وعدم الاستفادة منها، ما يؤكد على الفكرة المحورية التي تدور حولها هذه المراجعة لقطاع الشباب، والمتمثلة في: "لا خلاف على الجهد المبذول، ولكن الخلاف على الإنجاز وقياس الأثر".

خامساً: الاستراتيجيات المؤسسية لوزارة الشباب

1- الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب (2016-2019)

دأبت الجهة الحكومية المسؤولة عن السياسات الشبابية على بناء استراتيجية مؤسسية خاصة بها منذ مطلع عام 2014؛ وذلك عندما شرع المجلس الأعلى للشباب في بناء استراتيجية مؤسسية أطلقت في عهد وزارة الشباب عام 2016 لتكون خطة استراتيجية مؤسسية تغطي الفترة (2016-2019). وكانت فلسفة هذه الاستراتيجية؛ الاهتمام بالجانب المؤسسي للوزارة لتكون سندا وريفاً داعماً للاستراتيجية الوطنية للشباب التي أخذت على عاتقها جانب تمكين الشباب وإقامة الأنشطة المختلفة في هذا السياق. وقد أشارت تقارير تقييم عديدة إلى أن هناك حاجة لتطوير الجانب المؤسسي والوظيفي والإداري والبنى التحتية لوزارة الشباب أو الجهة التي تقوم بمقامها، وذلك لتعزيز القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من الاستراتيجية الوطنية للشباب.

وتكونت الاستراتيجية المؤسسية للوزارة (2016-2019) من سبعة محاور هي: التنظيم الإداري والمالي، التشاركية مع الجهات ذات العلاقة، المسؤولية المجتمعية، التشريعات والأدلة، الجودة والتميز، المؤسسات الشبابية والرياضية، والبرامج والأنشطة.

وكان تقرير حالة البلاد لعام 2018 قد أشار إلى "تعذر الوصول إلى وثائق أو تقارير تنفيذ بأن هذه الاستراتيجية تم تنفيذها أو شرع في تنفيذها على الأقل". كما أشار تقرير حالة البلاد لعام 2019 إلى أن العمل بدأ بهذه الاستراتيجية، وأورد عدداً من الإنجازات الاعتيادية للوزارة دون ربط تلك الإنجازات بمحاور تلك الاستراتيجية. وذكر التقرير نفسه أن معسكرات الحسين للعمل والبناء (2018) من أدوات الاستراتيجية المؤسسية، بينما تندرج هذه المعسكرات ضمن أدوات الاستراتيجية الوطنية للشباب.

وعموماً، لم يتم التنفيذ على أسس مؤشرات الأداء، ولم يجر أي تقييم كمي أو نوعي، واكتفي بذكر الإنجازات الاعتيادية للوزارة والتي تتصل بتطوير الأداء المؤسسي بطريقة أو بأخرى. كما ظهر الخلط بين مفهوم الاستراتيجية المؤسسية للوزارة والاستراتيجية الوطنية للشباب في تلك المرحلة.

2- الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب (2020-2022)

من خلال التقصي والتحليل، يتبين عدم تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية للوزارة (2016-2019)، وقد أعدت وثيقة أخرى للغاية نفسها تغطي الفترة (2020-2022)، لكنها لم تنفذ أيضاً وفقاً لما ورد في التقرير الصادر من وزارة الشباب، والذي أوضح أن بهذه

الاستراتيجية لم يُعمل بها نظراً لعدم اكتمال اعتمادها رسمياً من رئاسة الوزراء/ إدارة تطوير الأداء المؤسسي. ويشير ذلك التقرير إلى شروع الوزارة بإجراءات فعلية لمراجعة وثيقة الاستراتيجية المؤسسية، إذ كُلف خبير وطني بإجراء عملية المراجعة والتحديث بالتعاون مع قيادات من الوزارة ووضع اللمسات الأخيرة لإنجاز الوثيقة على أمل أن تمثل الاستراتيجية المؤسسية للوزارة للفترة (2021-2023). ويمكن إيجاز ذلك بما يلي:

- هناك خلط بين مفهوم الاستراتيجية المؤسسية الخاصة بوزارة الشباب، ومفهوم الاستراتيجية الوطنية للشباب. وهذا الخلط ليس جديداً، لكنه ما زال واضحاً في المشهد؛ على مستويات التخطيط والتنفيذ والتقييم على حد سواء.
- وضعت الاستراتيجيتان المؤسسيتان للوزارة (2016-2019) و(2020-2022)، ولم يبدأ تنفيذ أيّ منهما. وتعكف الوزارة على إعداد وثيقة الاستراتيجية المؤسسية للوزارة للأعوام (2021-2023).
- ليس المهم بناء الاستراتيجيات بقدر ما يجب الالتزام بالتنفيذ الحقيقي وفق الخطط ومؤشرات الأداء التابعة لهذه الاستراتيجيات.

سادساً: مكونات الوزارة وأدواتها

اشتمل تقرير حالة البلاد لعام 2018 على مجموعة من التوصيات المتعلقة بقطاع الشباب ومنها ما يتعلق بمكونات الوزارة وأدواتها، والتي لم يؤخذ كثير منها بعين الاعتبار بالقدر الكافي طيلة الفترة المنصرمة على الرغم من إقرار وزير الشباب والفريق المرافق له لهذه التوصيات في ورشة العمل التي خصصها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة المسودة آنذاك، لهذا من المفيد إعادة تحليلها ومراجعتها نظراً لما تنطوي عليه من أهمية.

يتبع لوزارة الشباب ما يزيد على 650 مؤسسة شبابية ورياضية تتوزع على جميع محافظات المملكة وتشمل: 5 مدن رياضية شبابية، و13 مديرية شباب، و388 نادياً ثقافياً رياضياً اجتماعياً، و14 هيئة شبابية، و196 مركزاً شبابياً، و18 مجمعاً شبابياً ورياضياً، و16 بيتاً ومعسكراً للشباب.

وتالياً عرض لطبيعة مكونات الوزارة، وأبرز التحديات التي تواجهها وعدد من المقترحات لتطوير عملها:

1. الوضع القانوني

بعد تشكيل وزارة الشباب في 1 حزيران 2016 خلفاً للمجلس الأعلى للشباب، بدأ أن هذه الخطوة بداية استقرار للجهة الحكومية المعنية بالشباب (وزارة الشباب) بعد التآرجح الذي شهدته قبل ذلك، وعليه فقد أقر قانون رعاية الشباب رقم (13) لسنة 2005 وتعديلاته.

ومن المقترحات التي يمكن تبنيها في هذا السياق إجراء مراجعة لجميع التشريعات التي تحكم عمل الوزارة من خلال دراسة قانونية شاملة للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها. رغم ما جاء في التقرير المقترض الوارد من الوزارة، والذي يشير لعدم وجود نية للوزارة بإجراء أي تعديلات قانونية خلال المرحلة المقبلة. حيث يتبين من المسح لهذا البند الحاجة الفعلية للمراجعة القانونية ولا سيما النظام والتنظيم الإداري وما ينبثق عنه من هياكل تنظيمية ووصف وظيفي لكافة الوحدات الادارية.

2. الاتفاقيات

يكشف التقصي وتحليل التقارير الواردة من وزارة الشباب، أن الوزارة أبرمت 38 من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم لغايات تعزيز التشبيك والوصول للشباب في أرجاء المملكة، وجرى توقيع هذه الاتفاقيات والمذكرات في عام 2020، وضمت الجهات المعنية بها مؤسسات حكومية وأكاديمية وأهلية ومنظمات محلية ودولية بصورة قد تعزز تشاركية الوزارة إذا ما استثمر هذا التوجّه وجرت متابعته بشكل فعال. ويعدّ إبرام هذه الاتفاقيات والمذكرات فرصة، على الرغم من عدم تقديم أي دليل على البدء بتنفيذ أي منها، وقد يُعزى ذلك إلى أنها أبرمت في عام 2020، وربما ما زال الوقت متاحاً لإعادة العمل بها. ومن جهة أخرى فإن جائحة كورونا أثرت على جميع القطاعات وأعدت ترتيب الأولويات لمعظم الخطط والبرامج.

3. الوضع الإداري

تعمل وزارة الشباب وفق نظام التنظيم الإداري رقم (78) لسنة 2016 (نظام التنظيم الإداري لوزارة الشباب). ومنذ أقر هذا النظام تم اعتماد الهيكل التنظيمي للوزارة فقط، لكن الهياكل الفرعية والوصف الوظيفي والمعايير اللازمة لذلك والتي تضمن التخصصية والأحقيّة، لم تُستكمل بعد رغم مرور سنوات على صدور النظام، مع الإشارة إلى وجود تشوهات تنظيمية تعتري معظم الجسم الوظيفي للمديريات في الوزارة والميدان والمدن الرياضية وأندية المدن الرياضية والمراكز الشبابية، وهو ما يحتاج إلى مراجعة دقيقة.

ويُقترح هنا إجراء مراجعة شاملة للتنظيم الإداري والوصف الوظيفي، للتخلص من العشوائية في المسميات والازدواجية في المهام.

4. المراكز الشبابية

وهي مراكز تابعة للوزارة رسمياً، تستقبل الشباب ضمن الفئة العمرية (12-30) سنة، وكوادرها البشرية من ضمن الكوادر التابعة للوزارة، ولها مخصصات سنوية تنفق منها على أنشطتها التي يشارك بها أعضاؤها، وتتفاوت مقراتها من حيث مدى ملاءمتها للأنشطة الشبابية. ويبلغ العدد الإجمالي لهذه المراكز 196 مركزاً (107 للذكور، 82 للإناث، 7 مختلطة)، 106 منها تمارس أعمالها في مباني مستأجرة، و40 مركزاً تصنف ضمن المراكز النموذجية (المبنية من خلال الوزارة)، أما البقية (50 مركزاً) فقد بُنيت مقراتها ضمن برنامج المبادرات الملكية.

وتعدّ المراكز الشبابية أحد عناصر القوة والذراع الرئيسة في التمكين الشبابي، نظراً للرعاية الحكومية التي تحظى بها مباشرة، ولتوفر المقرات والمخصصات المالية إلى حد ما، بالإضافة لانتشارها في أرجاء البلاد، ولا سيما في الأطراف والمناطق البعيدة عن مراكز المحافظات. لكن هذه المراكز تعاني من تحديات أدت لتراجع أدائها بشكل ملحوظ، ومن أبرز هذه التحديات:

1- العضوية

ما قبل كورونا؛ تكاد تنحصر العضوية على أرض الواقع، في صورة واحدة، هي تجميع الشباب للمشاركة في أنشطة معينة، وخاصة معسكرات المبيت. لكن عدد الشباب الذين يترددون على المراكز في واقع الأمر قليل جداً. بالإضافة إلى افتقار العضوية في المراكز الشبابية للأعمار المتقدمة من الفئة المستهدفة وفق فلسفة الوزارة (20-30 سنة). وهذا أمر في غاية الأهمية، إذ يمكن لهؤلاء الشباب أن يكونوا ميسرين وقادرين على المساهمة في إدارة المراكز بشكل أو بآخر.

ومن أسباب عزوف الشباب؛ عدم اهتمام المراكز بتطوير أدائها في ظل غياب الرقابة عليها، وندرة البرامج الجاذبة التي تشجع الشباب على قضاء جزء من وقتهم داخل المركز، وضعف قدرة القائمين على المراكز على استقطاب الشباب والتعامل معهم كشركاء حقيقيين في إدارة هذه المراكز، واتساع الفجوة بين المراكز والمدارس نظراً لعدم وجود خطة تشبيك واضحة مع المدارس في وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى أثر قرارات سابقة أنهى بمقتضاها عمل بعض المعلمين وفق نظام المكافأة الذي كان معمولاً به وحقّق تشبيكاً مع المدارس آنذاك.

ومن الممكن اقتراح بعض الحلول بخصوص تعزيز وضع العضوية في المراكز الشبابية على النحو التالي:

ما بعد كورونا: يكمن الحل في إعادة العمل بتشغيل الناشطين بالعمل الشبابي والطلابي من المعلمين العاملين في مدارس وزارة التربية والتعليم، في المراكز الشبابية خلال الفترة المسائية وفقاً لنظام المكافأة، على أن تتم متابعة أدائهم وتقييمه دورياً. وقد عمل بهذا النهج سابقاً، وشهد نجاحاً ملموساً قبل أن يقرر وزير الشباب إلغائه في عام 2012.

كما ينبغي تكريس العمل بنظام العضوية الفعلي والحقيقي، من خلال بناء الهيئات العامة وانتخاب الهيئات الإدارية ضمن برامج، وتفعيل دور هذه الهيئات في إدارة المراكز بإشراف رؤساء المراكز، وتشكيل اللجان المساندة وإعطائها الفرصة لاستقطاب الشباب وتفعيل أدوارهم، وفق منظومة شبابية فاعلة تقدم لهم التسهيلات اللازمة.

أثناء كورونا: تعمل الوزارة على منصات استقطاب للشباب بشكل افتراضي وعن بعد، ومن شأن استثمار هذه المنصات بالصورة الصحيحة أن يزيد استقطاب الشباب نحو العضوية أثناء الجائحة وبعدها.

ومن المقترحات أيضاً:

- توطين الشباب بمبادرات شبابية جذابة تلبى طموحاتهم، مثل مبادرة البرلمانات الشبابية التدريبية، والعمل التطوعي، والقيادات الشبابية المساندة، وترميم الغابات وزراعتها.

- إعادة صياغة التشاركية بين الوزارة والشباب الجامعي وجذبهم للمراكز الشبابية بشكل عملي وملموس وضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب.

- تعزيز مبادرة المركز الشبابي الافتراضي:

تعدّ هذه المبادرة إحدى المبادرات التي تعمل الوزارة على إبرازها إلى حيز الوجود، وتتلخّص في إنشاء منصة إلكترونية متعددة الأغراض مختصة بالتعليم والتدريب والتسويق واستثمار قدرات الشباب، وهو ما يتيح للوزارة فرصة التفاعل مع عدد كبير من الشباب في الظروف الاعتيادية والاستثنائية على السواء، ببرامج متكاملة تضمن تفعيلهم ومتابعتهم وتقييم المنجزات إلكترونياً، الأمر الذي يمكن الوزارة من تحقيق جزء كبير ومهم من أهدافها وبمواكبة حقيقية لأدوات العصر الفعالة.

2- الكوادر الإدارية والإشرافية

تتنوع التحديات التي تواجه المراكز الشبابية في هذا المضمّن، لتشمل ضعف المؤهلات لدى نسبة كبيرة من الكوادر، وسوء توزيع الكوادر الذي يتسبب بنقص حاد في بعض المراكز وتخمة معيقة في بعضها الآخر.

وهذا يعود بشكل كبير إلى موجات التعيينات شبه العشوائية والمبنية على الوساطة والمحسوبية من دون دراسة موضوعية للاحتياجات الفعلية، بالإضافة إلى فتح مداخل واسعة للتعين خارج جدول التشكيلات أو من خلال أندية المدن الرياضية أو على نظام المكافأة أو على حساب بيوت الشباب، وهو ما يقود في النهاية إلى تثبيت هذا "الحمل الثقيل" ضمن جدول التشكيلات، والنتيجة: مراكز مثقلة وعاجزة تماماً، وكوادر محبطة، وعضوية ضعيفة.

يضاف إلى ذلك قلة الدراسات العلمية والمقترحات المبنية على مسوحات من خبراء للوقوف على حيثيات الكوادر الإدارية والتشريعات ذات العلاقة للسير بخطى واثقة ومدروسة.

ومن المقترحات التي يمكن طرحها لحل تلك المشاكل:

أثناء كورونا؛ من الفرص الممكنة أثناء كورونا استثمار الوقت في حلّ بعض المشكلات، إذ إن مشكلة الكوادر الإدارية والإشرافية لا يمكن حلّها إلا بعد التعامل بحزم للتخلص من التدخلات والمحسوبية والفساد وإساءة استغلال الموقع الوظيفي في التعيينات والتنقلات وغيرها. ومن شأن إجراء دراسة حقيقية من خبراء لواقع هذه الكوادر من جميع النواحي أن يؤدي إلى:

- تأهيل الكوادر التي لديها الاستعداد والمبادرة، لتحظى بفرصة جديدة.
- تحييد الكوادر الميؤوس من تطويرها لصالح العمل الشبابي، استناداً إلى مقولة "إن لم ينفعنا يجب ألا يتمكن من الإضرار بنا".
- اعتماد هيكل وظيفي مبني على الاحتياجات الحقيقية وليس على أساس استيعاب الكوادر كما هي في واقع الحال.
- اختيار رؤساء المراكز وفقاً لمعيار الكفاءة، ومنحهم الصلاحيات المناسبة لطبيعة المهمات التي يتولونها، وفي المقابل تقييم الإنجاز الذي يحرزونه تحقيقاً للأهداف المعتمدة مسبقاً لكل مركز على حدة ووفق مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس.

- استقطاب كفاءات من وزارة التربية والتعليم بنظام الإعارة، مع منح أصحابها بعض الامتيازات وإخضاع أدائهم للتقييم دورياً.

3- الفعاليات والأنشطة

أثناء كورونا؛ أقامت الوزارة نشاطات تفاعلية بمشاركة الشباب عن بعد، إذ تشير تقارير المنجزات إلى أن أعداداً كبيرة من الشباب والشابات جرى الوصول لها بعد توفير الوزارة حوافز مادية وبدل شبكة إنترنت وغيرها للأعضاء والمشرفين. وبذلك تكون الوزارة والمراكز التابعة لها قد استمرت في إقامة الأنشطة على الرغم من الصعوبات والظروف القاهرة أثناء الجائحة.

ما قبل كورونا؛ إن تكرار الأنشطة التقليدية في معظم المراكز، واتباع أسلوب التلقين، واختيار محاضرين غير أكفاء بهدف "تنفيهم"، أفقد الجزء الأكبر من هذه الأنشطة مضمونها ووقف عائقاً دون إمكانية تحقيق أهدافها، كما إن تكرار إشراك الأقارب والمعارف في هذه الأنشطة، من دون اعتبار لشروط العضوية الفعلية، حصر حجم الشريحة المستفيدة أو المستهدفة من الشباب في البرامج المختلفة.

كما أن ضعف الالتزام بخطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشباب حال دون أن تكون هذه الأنشطة وفق إطار مرجعي ومؤشرات أداء مرسومة، وبقيت كما في الوضع السابق، ضمن الإطار العام للاستراتيجية.

وتالياً عدد من المقترحات بخصوص الفعاليات والأنشطة:

- استحداث أنشطة شبابية تبتّ الحيوية في المراكز من خلال الشباب أنفسهم، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم في هذا المضمار من خلال الأنشطة المباشرة والافتراضية.
- تعزيز مبدأ الأنشطة التشاركية (المباشرة والافتراضية) في ما بين المراكز الشبابية داخل المحافظة الواحدة، وعلى مستوى الأقاليم (شمال، وسط، جنوب)، وعلى مستوى المملكة ككل. ومن شأن هذا التوجه أن يعزز تعرف الشباب على بعضهم بعضاً، ويفتح باب التواصل بينهم بعيداً عن الجهوية والمناطقية. كما أن الأنشطة الكبيرة (المبيت) مشجعة للشباب، ومن شأن دفع التكاليف من مخصصات عدد من المراكز بالتشارك أن يذلل العوائق المالية، ومن ناحية أخرى فإن تشاركية الإشراف ستولد مزيداً من الجدية، وتعزز الرقابة، وتقلل من المخالفات الإدارية والمالية.
- تفعيل برامج الدروس المجانية من خلال معلمين متطوعين، لتقديم خدمة ملموسة للأعضاء، ولتحسين نظرة الأهالي للمراكز الشبابية، وبالتالي استقطاب أبنائهم للعضوية.

- إشراك الشباب أنفسهم في التخطيط للأنشطة وتنفيذها وتقييمها.
- تعزيز حضور المراكز من خلال تنظيم فعاليات نوعية تتصف بالاستمرارية، مثل البرلمانات الشبابية التدريبية، وبرنامج المواطنة الحقة لطلبة الجامعات، ومؤتمر الفكر التنويري والمبادرات النابعة من الشباب، وإقامة الفعاليات افتراضياً (عن بعد) خلال الظروف الاستثنائية مثل جائحة كورونا.
- التأكيد على التشاركية مع كافة القطاعات الوطنية ذات العلاقة وعلى رأسه وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.

4- التعليمات المالية

تكمُن المشكلة هنا في الصلاحيات الممنوحة لرؤساء المراكز، والتفاوت في الإنفاق بين المركز والميدان، والتعقيدات التي تشوب بعض الإجراءات المالية، وإلغاء مخصصات الضيافة في بعض الأنشطة، والحد من لوازِم الأنشطة ومواد التدريب. إذ تشكّل هذه العوامل والممارسات عائقاً أمام مشرفي المراكز يؤدي إلى الحد من استقطاب الشباب والمدربين الأكفاء، ما يؤثر على جودة الأنشطة المستهدفة.

ومن المقترحات في هذا المجال:

- إشراك مشرفي ومشرفات المراكز الشبابية في وضع التعليمات الإدارية والمالية وعملية التخطيط الاستراتيجي، وتطبيق ما ينتج عن ذلك على أرض الواقع، والبعد عن المشاركات الشكلية.
- الأخذ بعين الاعتبار النسبة المئوية المصروفة من النشاط على الهدف الرئيس، والنسبة المصروفة على الخدمات اللوجستية.
- تطوير آليات للمراقبة والمتابعة وضبط المخالفات الإدارية والمالية والأنشطة الوهمية أحياناً، وتفعيل مبدأ سيادة القانون.
- تطوير التعليمات المالية بما يتناسب مع الظروف الاستثنائية.
- تطوير آلية محكمة وفق الأنظمة تكفل تفعيل الرقابة والمتابعة والمساءلة.

5- مباني المراكز الشبابية ومقرّاتها

المباني المستأجرة؛ تشكّل هذه المباني تحدياً من حيث ضيق المساحات والمساحات وقلة التجهيزات، ومع ذلك هناك مراكز ذات إمكانات متواضعة نجحت في تسجيل الكثير من الإنجازات رغم أن مبانيها مستأجرة ومتواضعة.

وقد تولّت المبادرات الملكية بناء 50 مركزاً جُهزت بالكامل، إلا أن مشكلة المراكز المستأجرة ما تزال بلا حل، بل إنها تتفاقم مع تأسيس كل مركز جديد.

والجدير بالذكر أن الإقبال على تأسيس المراكز من قِبَل الأهالي وأصحاب النفوذ لا يتعلق بخدمة الشباب قدر ارتباطه بإيجاد مداخل للتعيينات.

وتالياً عدد من الحلول المقترحة:

- يستدعي التعامل مع هذا التحدي خطة طويلة المدى تتلخّص في التدرُّج بتحسين مواصفات وتجهيزات المقرات المستأجرة أو استبدال أخرى بها أو إقامة أبنية جديدة وفق أولويات حقيقية، ومن جهة أخرى عدم الموافقة على تأسيس أيّ مركز إن كان سيأخذ مبنى مستأجراً مقراً له.

- بناء شراكات مع المؤسسات الأهلية من أندية وجمعيات وجامعات وغيرها، واستخدام مقراتها لتمكين الشباب.

- تعزيز التعاون مع الجامعات لتوفير مقرات شبابية جامعية بإشراف الوزارة.

المقرات الممنوحة ضمن برنامج المبادرات الملكية؛ شكّلت هذه المقرات إضافة نوعية للقطاع، من حيث زيادة عدد المراكز، والرفع من جودة البناء، وسعة الساحات الملحقّة بالمراكز، والحرص على تجهيز المراكز بشكل مناسب.

لكن التحدي الذي تواجهه هذه المقرات، أنها أقيمت غالباً في مناطق بعيدة نسبياً عن التجمعات السكانية، بحكم أنها مملوكة للدولة، إلى جانب أنها لم تعزّز بالكوادر المؤهلة ولم تحظّ بالمتابعة والرقابة اللازمين.

ومن المقترحات لمزيد من التفعيل لهذه المقرات:

ما بعد كورونا: العمل على استخدام وسائل نقل مستأجرة أو صرف بدل مواصلات للشباب الأعضاء وفق آلية مالية مضبوطة، لتذليل عقبة بُعد بعض المقرات عن التجمعات السكانية.

أثناء كورونا: دراسة موضوع كوادر هذه المراكز وفق المقترحات سابقة الذكر.

6. مديريات الشباب في المحافظات

يتبع لوزارة الشباب 13 مديرية شباب، بواقع مديرية لكل محافظة، بالإضافة لمديرية شباب لإقليم البترا.

ووفقاً للأنظمة، فإن الأندية والهيئات الشبابية والمراكز الشبابية والمجمعات الرياضية وبيوت الشباب تتبع إدارياً لمديرية الشباب ضمن المحافظة.

ويكمن التحدي الحقيقي في عمل مديريات الشباب، في الصلاحيات والمحاسبة فالصلاحيات مقيّدة وقد لا تتعدى الإدارة والتشغيل، كما أن التعليمات المالية تتحكم بسير العمل في كثير من الأحيان، وفي المقابل هناك غياب للمتابعة والتقييم لعمل هذه المديريات.

كما لوحظ غياب التقييم الوظيفي المؤسسي وعدم وجود سجلات رصد الأداء للموظفين، ما أدى إلى عدم وضوح البوصلة الوظيفية من حيث الأحمية والترقيات والترفيعات والإحلال والتعاقب الوظيفي... إلخ.

7. الأندية والهيئات الشبابية

الأندية (رياضي، ثقافي، اجتماعي): وفقاً لنظام الأندية والهيئات الشبابية، فإن النادي هيئة أهلية ترخص من وزارة الشباب لتحقيق أهداف رياضية وثقافية واجتماعية، وهو محكوم بنظامه الداخلي المصادق عليه من الوزارة.

وبلغ عدد الأندية المرخصة من قبل الوزارة 388 نادياً. ويمثل هذا العدد الكبير تحدياً جعل هذا القطاع يتحول من فرصة إلى تهديد، وذلك بعد أن أصبح تأسيس النوادي متاحاً لمجرد تحقيق المتطلبات القانونية، الأمر الذي حولها إلى عبء على مخصصات الدعم وقلل إمكانية مراقبتها للتأكد من سلامة وضعها من النواحي كافة.

وتشكل مخصصات الدعم للأندية تحدياً كبيراً أثار على نفقات وألويات أخرى، بخاصة أن آلية الدعم وفقاً لمبدأ الحصص أو رضوخاً للنفوذ والوساطة والمحسوبية، أرهقت الأندية النشيطة التي يفترض أنها تمثل فرصة وأذرعاً قوية للوزارة تجاه العمل الشبابي في ثنائية الجغرافيا والسكان في المملكة. لذلك لا بد من ربط الدعم بالإنجاز وفق الرؤى الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، لا بد من تصويب أوضاع الأندية والهيئات الشبابية المعنية بالشأن الشبابي وإعادتها إلى مسار الوزارة كذراع لا يمكن الاستهانة بها إذا أحسن ربطها بإنجازات الوزارة كشريك وطني شبابي فاعل.

الهيئات الشبابية: بلغ عدد الهيئات الشبابية المرخصة من الوزارة 14 هيئة تتنوع أهدافها وأنشطتها تبعاً لاتجاهات الشباب المؤسسين والأعضاء واحتياجاتهم. وهذه الهيئات أهلية تطوعية، ولها مقرات خاصة بها، وتحكمها أنظمتها الداخلية المصادق عليها من الوزارة، إذ طرأ تحوّل على نظام الأندية في عام 2005 عندما أضيفت الهيئات الشبابية كحاضنات أهلية معنية بالعمل الشبابي المتخصص.

وتساهم وزارة الشباب بدعم الهيئات الشبابية وفق تعليمات دعم الأندية والهيئات الشبابية من المخصصات المرصودة لهذه الغاية. وتمثل هذه الهيئات منصة تحقق التنوع في التعاطي مع الشأن الشبابي، وتمكين الشباب، وتحقيق أهداف الوزارة من خلال التواصل الهادف معها وتطوير آلية الدعم التحفيزي.

8. المدن الشبابية والرياضية

تتبع لوزارة الشباب 5 مدن شبابية ورياضية، تمتلك إمكانات ضخمة، وتحتضن الأنشطة الشبابية، وأنشطة الرياضة من أجل الصحة للجميع المعنية بها الوزارة وفقاً للقانون، وأنشطة الرياضة التنافسية الخاصة بالاتحادات الرياضية.

وتتملك هذه المدن فرصاً استثمارية كبيرة، خصوصاً بوجود أندية المدن الرياضية المؤسّسة وفق نظام الأندية والهيئات الشبابية. وهي محكومة بأنظمتها الداخلية التي حررتها من الكثير من القيود بغية إعطائها فرصة الاستثمار، لكنها أصبحت تعاني من مشاكل التمويل وتضخم الكوادر نتيجة استغلال السلطة بالوساطة والمحسوبية، وغياب المتابعة والتقييم عن إدارتها ولإداراتها أيضاً، إلى جانب وجود مجالس إدارة أو مواقع قيادية غير مؤهلة لقيادة الاستثمار في هذه المدن مع غياب تقييم الأداء.

وقد أدت هذه الظروف والعوامل إلى الحدّ من توسع هذه المدن في الاستثمار بالصورة التي تجعلها قادرة على رفق الوزارة بالشكل المأمول، بل إنها أصبحت في بعض المواقع عبئاً على الوزارة التي تضطر أحياناً إلى تغطية نفقاتها ورواتب موظفيها من موازنة الوزارة.. فأين الاستثمار؟

- صيانة المنشآت في المدن الشبابية والرياضية

تنتشر المنشآت الشبابية والرياضية في أرجاء المملكة، بهدف توفير بيئة آمنة وداعمة للشباب لتنميتهم وتمكينهم في المجالات كافة، وإتاحة الفرصة لهم لممارسة الأنشطة المختلفة. ولأن هذه المنشآت تقدم خدمات جليّة للمجتمع المحلي وللاتحادات والأندية

الرياضية، وتكاد تكون الوحيدة التي تؤدي خدماتها في هذا المجال بالمجان، فهي بحاجة إلى المزيد من الرعاية من قبل الدولة، بخاصة أنها تعاني من تدهور أوضاعها بما يستدعي إجراء صيانة دورية لها.

وتخصص وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة مبلغ 206 ألف دينار ضمن موازنة وزارة الشباب لصيانة تلك المنشآت قبل تخفيض الموازنة، وهو مبلغ لا يفي بالحاجة، ولا يكفي لأعمال الصيانة لتلك المنشآت سواء كانت مدناً شبابية ورياضية أو مراكز شباب أو بيوت شباب أو مجمعات رياضية إضافة إلى مباني المديرية التي تحتاج إلى أعمال صيانة دورية.

كما أن معظم الموازنة المخصصة لأعمال إنشاء المنشآت الشبابية والرياضية أصبحت من صلاحيات اللامركزية (مجالس المحافظات) باستثناء مبلغ 676 ألف دينار يخص من قبل وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة إلى وزارة الشباب قبل إجراء التخفيض على الموازنة أيضاً.

وفي ما يتعلق بأعمال الصيانة للمنشآت الشبابية والرياضية في المحافظات لم يُرصد لها من مخصصات اللامركزية (مجالس المحافظات) إلا الشيء القليل، إضافة إلى أن مجالس المحافظات الصلاحية في نقل المخصصات المالية المرصودة لقطاع الشباب والرياضية إلى قطاع آخر؛ مما شكّل تهديداً واضحاً لاستمرارية عمل منشآت هذا القطاع. كما أن عمل الوزارة يواجه معوقات من بينها قلة المخصصات المالية المرصودة على حساب اللامركزية (مجلس المحافظات) لصيانة المدن الشبابية والرياضية، بل وانعدام تلك المخصصات في السنوات الأخيرة.

ومن هنا، لا بد من التوصية بإعادة النظر في مخصصات الصيانة للمنشآت الرياضية والشبابية التابعة للوزارة، وفصلها عن المخصصات التابعة للمجالس المحلية في المحافظات (اللامركزية).

9. أندية المدن الرياضية

تعد أندية المدن الرياضية الأذرع الاستثمارية الرئيسة للمدن الرياضية لما يقع تحت تصرفها من مرافق ضخمة من حيث النوع والموقع والتجهيزات وغير ذلك، وإن الغاية من وجود هذه الأندية دعم النفقات التشغيلية للمدن الرياضية لتمكينها من أداء رسالتها تجاه المجتمع والدولة، وقد أعطيت الأندية صلاحيات بموجب أنظمتها الداخلية تعطيتها المرونة في اتخاذ القرارات، وهي غير خاضعة عملياً لمراقبة ديوان المحاسبة، ولكن

هذه المرونة استُغلت في بعض الأحيان لتحقيق مصالح شخصية أو منافع للآخرين دون وجه حق، الأمر الذي جعل هذه الأذرع الاستثمارية تتحول إلى عبء على الوزارة في مراحل كثيرة وحتى قبل جائحة كورونا.

والمفارقة أن بعض إدارات هذه الأندية لم تغيّر نهجها أثناء جائحة كورونا (توقف الإنتاج لأشهر عدّة)، الأمر الذي تسبّب بمشكلات مستعصية لبعض الأندية رغم الدعم المادي الكبير الذي تتلقاه من الوزارة. وكل ذلك يعود لغياب الرقابة والتقييم والمساءلة.

ويمكن القول إن هذه الأندية، على الرغم من أهميتها وسمو الغايات التي أسست من أجلها- فشلت فشلاً ذريعاً في أن تكون أذرعاً استثمارية وغدت تشكّل عبئاً على الوزارة.

المقترح: تشكيل لجان بمساعدة الجهات الرقابية من خارج الوزارة لدراسة الوضع المالي والاستثماري والمكافآت وآليات الصرف والرقابة لتشخيص الواقع والخروج بخطة إنقاذ بما تعني الكلمة من معنى.

10. مركز إعداد القيادات الشبابية

هو مركز متخصص لتأهيل القيادات الشبابية وتدريبها، يوفر برامج التدريب المتخصصة على المستويين الوطني والعربي، ويشكل فرصة استثمارية من خلال نظامه واستقلاليتته التي لم تُستثمر بالصورة المثلى سواء في الجانب الرياضي المعني بتصنيف المدربين والمنقذين وتأهيلهم، أو في الجانب الشبابي المعني بتأهيل القيادات الشبابية. وهناك بعض التحديات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

- ضعف مجالس الإدارة المتعاقبة، وعدم قدرتها على تطوير رؤية واستراتيجية لاستثمار الفرص الكبيرة التي يتمتع بها المركز.
- تواضع حجم الإنجاز للإدارات المتعاقبة، وظهور المركز في دوره وأدائه كما لو أنه مجرد مديرية للشباب بإمكانات أكبر.
- غياب الفكر الاستثماري والأكاديمي في رؤية المركز.
- غياب الشراكات الفنية والأكاديمية الدولية والمتخصصة في مجال الرياضة والشباب.
- ضعف بعض المحاضرين في البرامج المختلفة للمركز.

11. بيوت الشباب

يبلغ عدد هذه البيوت 16 بيتاً ومعسكراً للشباب تتوزع على محافظات المملكة وتشكل أماكن مناسبة لاستقبال الأنشطة الشبابية القادمة من محافظة إلى أخرى، وخصوصاً المبيت. كما إن احتضانها لهذه الأنشطة يسهم في خفض الكلف المادية. وهذه البيوت بحاجة ماسة لخطة استثمارية تدرس من ضمن فرص الوزارة الأخرى في الاستثمار. ولأن التعليمات الداخلية لهذه البيوت تسمح بتأجير غرفها ومرافقها نظير مبالغ رمزية مع خصومات كبيرة للعاملين، فقد أدى ذلك إلى تراجع المردود المنتظر من استثمارها، وأثر بالتالي على صيانتها وديمومتها.

12. جمعية الكشافة والمرشدات

تأسست الحركة الكشفية في الأردن عام 1954، وأصبحت عضواً في المنظمة العالمية للحركة الكشفية عام 1955. أما الحركة الإرشادية فقد بدأت في عام 1938، وأصبحت عضواً في الجمعية العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة في عام 1978. وقد شكلت جمعية الكشافة والمرشدات وفقاً لنظام الجمعية لسنة 1987 وتعديلاته التي انبثقت من قانون رعاية الشباب المعمول به. وكان تقرير حالة البلاد للعام 2018 قد أوصى بتعديل المادة (5) في نظام الجمعية (المتعلقة بتشكيل الهيئة العامة)، وذلك بإضافة "كشافة القطاع الأهلي، وكشافة ومرشدات وكالة الغوث، وكشافة قطاع الجامعات" ليأخذ هؤلاء مكانتهم في الهيئة العامة، وبذلك تتسع الإمكانيات الشبابية في رعاية الشباب في هذا الجانب، بالإضافة إلى دمج الكشافة والمرشدات ضمن نشاطات الاستراتيجية الوطنية للشباب. لكن الوزارة لم تتخذ أي إجراء حيال ذلك.

سابعاً: إنجازات الوزارة استجابةً لتوصيات تقرير حالة البلاد لعام 2019

- قدمت وزارة الشباب تقرير مفصلاً لما أنجز من توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2019. وبعد دراسة تحليلية للتقرير في ضوء التوصيات مدار البحث، يتضح ما يلي:
- هناك جهد وتطور ملموسان في تعاطي الوزارة مع تقرير حالة البلاد لعام 2019 مقارنةً بتعاطيها مع تقرير حالة البلاد لعام 2018.

- قدّم المسؤولون في الوزارة ملاحظات منطقية على بعض التوصيات التي لا تتناسب مع واقع الوزارة وإمكاناتها أو لا يمكن إنجازها ضمن المخطط الزمني المقترح.
- قدمت الوزارة دلائل على اهتمامها بالعديد من التوصيات وأخذها في الحسبان وفق إمكاناتها المتاحة، فهناك توصيات نُفّذت، وهناك توصيات يجري العمل على تنفيذها.
- بما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوفر فرصة الحوار حول مسودة تقرير حالة البلاد سنوياً، يتوجب على الوزارة دراسة المسودة بشكل عميق ومتخصص وبجدية كافية ليصار إلى تكييف التوصيات وتعديلها وفق إمكانات الوزارة وفي إطار خططها الاستراتيجية دون إرباك، لضمان وضع التوصيات بصورة واقعية بما ينسجم مع واقع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للوزارة، بحيث تكون تلك التوصيات قابلة للتنفيذ.
- من الواضح أن الوزارة بذلت جهداً كبيراً، ولكنها فقدت الإطار المرجعي الجامع لجهودها المتشابكة في الفعاليات والبرامج نتيجة كثافة التوصيات من جهة وخطتها المبرمجة من جهة أخرى.

ثامناً: التوصيات

- تطوير خطة استثمارية موحدة لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة في الوزارة (أندية المدن الرياضية، بيوت الشباب، المرافق الرياضية، وغيرها)، والإشراف عليها من قبل كفاءات متخصصة لضمان نجاح العملية.
- التأكيد على مبادرة إنشاء المركز الشبابي الافتراضي، وتوفير الدعم المادي والكوادر لهذه الفكرة الرائدة التي من شأنها أن تبذل الكثير من الواقع نحو الأفضل.
- إشعار الحكومة بضرورة النظر إلى موضوع المدة الزمنية للقيادة العليا في وزارة الشباب بعين الاعتبار، لتمكين هذه القيادة من استكمال مشاريعها بصورة مؤسسية.
- بخصوص إدارة الأنشطة؛ الفصل بين الفعاليات والأنشطة الشبابية من جهة، والمبادرات وتطوير الأداء المؤسسي من ثانية، والأبنية وصيانة المنشآت من جهة ثالثة. وذلك بأن تشمل الاستراتيجية الوطنية للشباب جميع الأنشطة الشبابية، بينما يشمل بند المبادرات جميع المبادرات التي تطوّر لحاكة نبض الواقع. أما الاستراتيجية المؤسسية للوزارة فتعنى بجميع أنشطة التطوير الوظيفي والإداري والتدريب وصيانة المنشآت والموازنات والبناء وتأسيس الأندية والهيئات وتطوير التشريعات وغيرها من المعطيات المؤسسية. على أن تبنى الخطط الفرعية للمديريات على هذا الأساس، لتسهيل عملية المتابعة والتقييم والرصد والتوثيق.

- **بخصوص الاستراتيجية الوطنية للشباب:**
- إعادة هيكلة وآلية المتابعة والتقييم وقياس الأثر في برامج وأنشطة الاستراتيجية الوطنية للشباب من خلال اللجنة التوجيهية العليا، والمكتب التنفيذي، ووحدة المتابعة والتقييم والتوثيق.
- إعداد خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشباب تبرز البرامج والأنشطة ومؤشرات الأداء والجهات المسؤولة والمتعاونة بما فيها وزارة الشباب والشركاء.
- إعداد تقارير المنجزات والتقييم والمتابعة الدورية لضمان تتبع سير الإجراءات وفق المخطط له.
- التأكيد على توصية تقرير حالة البلاد لعام 2018 الداعية إلى تحقيق الشفافية، ليس على مستوى الوزارات فحسب، بل على مستوى الحكومة ككل، في ما يتعلق بمتابعة الاستراتيجيات وتقييمها من قبل مؤسسات حكومية خارج الوزارة المعنية.

- **بخصوص الاستراتيجية المؤسسية للوزارة:**
- تطوير استراتيجية تأخذ على عاتقها الأداء المؤسسي والصيانة، وتكون بعيدة عن الأنشطة الشبابية، كي ينتهي الخلط بينها وبين الاستراتيجية الوطنية للشباب.
- مراجعة شاملة للتشريعات لمواكبة متطلبات المرحلة؛ سواء تعلق ذلك بالجوانب الإدارية أو بالأندية والهيئات الشبابية أو بالمراكز وبيوت الشباب.
- دمج الجانب المؤسسي من استراتيجية تطوير المراكز الشبابية بالاستراتيجية المؤسسية للوزارة، ودمج جانب الأنشطة منها بالاستراتيجية الوطنية للشباب، ولا داعي لمزيد من الاستراتيجيات.
- تطوير مؤشرات وسجلات الأداء الوظيفي في تقييم الكوادر الوظيفية والوحدات الإدارية ومنهجيات التقويم في آلية التقييم للوحدات الإدارية والوظيفية بشكل محكم، وإنهاء الوضع القائم.
- تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة للاستفادة منها وفق خطة واضحة تخضع للتقييم والقياس.
- تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية من خلال ضمان وصول الموظفين إلى أصحاب القرار وإنهاء حالات القمع الوظيفي إن وجدت.
- الاهتمام بتطبيق معايير جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، للارتقاء بالعمل ضمن منظور الجودة والتطوير، إذ تشير التقارير ذات

- الصلة أن الوزارة بحاجة إلى كثير من الجهد للمنافسة مع المؤسسات والوزارات الأخرى.
- تطوير خطة للإحلال والتعاقب الوظيفي في ضوء خطة الحكومة في التقاعدات.
- تطوير خطط للمتابعة والتقييم على أساس الكم والنوع معاً، وقياس الأثر وفق منهجية علمية ودراسات يقوم بها فريق من الباحثين، وعدم الاكتفاء بالقياس الكمي، وذلك بهدف تضييق الفجوة بين الأداء والإنجاز.

• بخصوص الأندية والهيئات الشبابية:

- الشروع بدراسة ميدانية لتقييم واقع الأندية والهيئات الشبابية بهدف الوقوف على الحقائق والتعامل وفق القانون مع الأندية المنقلبة على أهدافها من خلال إجراءات التصويب أو الحل.
- وقف عملية تأسيس الأندية والهيئات الشبابية ريثما تُصوّب أوضاع تلك الموجودة والتي تحولت من فرصة إلى تهديد في ضوء محدودية المخصصات.
- إصدار تعليمات وفق نظام الأندية والهيئات الشبابية حول تفاصيل الانتخابات (على غرار الهيئة المستقلة للانتخاب) لتأطير الاجتهادات، وكذلك إصدار تعليمات للسجلات الإدارية وفق النظام نفسه.
- إعادة مؤسسة دعم الأندية وفق آلية واضحة تدعم عمل الوزارة والأندية والهيئات الشبابية على حدّ سواء.

• بخصوص المدن الرياضية:

- ضرورة إعادة الدراسة الفنية للطاقة البديلة في مدينة الحسن للشباب وما يشوبها من مشاكل على مستوى السلامة العامة للمنشآت (سطح الصالة الرئيسية) ما قد يعرضها للتلّف أو الخطر، ويمكن بحث تأسيس مزرعة للطاقة البديلة في شرق المملكة تعمل لصالح وزارة الشباب بمكوناتها كافة.
- المتابعة مع الحكومة لإعادة النظر في مخصصات الصيانة للمنشآت الرياضية والشبابية التابعة للوزارة، وفصلها عن المخصصات التابعة للمجالس المحلية في المحافظات (اللامركزية).
- حل مجالس الإدارات لأندية المدن الرياضية المنتهية مدتها، والاستعاضة عنها بمجالس تقوم على كفاءات في الاستثمار والخبرة العملية، والابتعاد عن التنفيعات والمصالح الشخصية.

- إعادة النظر في تشريعات أندية المدن الرياضية والصلاحيات الإدارية والمالية وفق واقع الحال.
- تطوير خطط استثمارية لأندية المدن الرياضية بالاعتماد على كفاءات حقيقية، وإنهاء حالات دعم الوزارة لها إلا في حالات مبررة.
- مراجعة قرارات أندية المدن الرياضية لتقييم حالها وآليات الصرف ووقف الاستنزاف إن وُجد، وألا يكون ذلك على حساب صغار الموظفين خصوصاً في ظل ظروف الجائحة.
- بخصوص مركز إعداد القيادات الشبابية:
- إعادة النظر بمجلس الإدارة.
- إعادة النظر بالتشريعات لتخدم إمكانية منح شهادة الدبلوم العالي في العمل الشبابي.
- تعزيز قاعدة البيانات والتوثيق وفق برنامج متكامل.
- تطوير أسس للبرامج النوعية واختيار المحاضرين.
- تطوير خطة استثمارية.
- بخصوص المراكز الشبابية:
- مراجعة تعليمات المراكز الشبابية المعمول بها.
- تقييم واقع المراكز الشبابية لتذليل العقبات الممكنة والتعامل مع التحديات وفق واقع الحال (المباني، الكوادر، الحوافز... إلخ).
- وقف تأسيس المراكز ريثما تصوب أوضاع المراكز الموجودة.
- تعزيز مبدأ التشاركية في ما بين المراكز في المحافظة الواحدة، وعلى مستوى الأقاليم، وفي المملكة ككل.
- دراسة إعادة العمل بنظام المكافأة للمعلمين المشهود لهم بالعمل والتفاعل، بهدف تعزيز العضوية في المراكز.

المراجع:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد لعام 2018.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد لعام 2019.
- وزارة الشباب، تقرير المنجزات، 2020.
- الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025).
- جائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، الملخص التنفيذي للتقرير التقييمي (2018)، وزارة الشباب.
- وزارة الشباب، تقرير المنجزات والمبادرات.
- نظام التنظيم الإداري لوزارة الشباب رقم (78) لسنة 2016.